فيتو أمريكي في مجلس الأمن ضد مشروع قرار لا يعيد الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم

ترامب: بايدن خاضع لمتربصين في الظل

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن منافسه الانتخابي، المرشح الديمقراطي جو بايدن، خاضع لسيطرة أشخاص لم يسمهم ووصفهم بمتربصين في الظل، وأشار إلى أن بايدن لن يتمكن من تهدئة الاضطرابات.

وقال ترامب في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» ليل الاثنين: «إنه شخص ضعيف .. كان ضعيفاً طيلة حياته، ما كان ينبغي له الترشح للرئاسة».

وقال ترامب إنه «لا يرغب في مناقشة منافسه»، مشيراً إلى أن بايدن يخضع لتلاعب قوى أخرى.

وتأتي تعليقات ترامب في الوقت الذي تسيطر فيه الاضطرابات في مدن أمريكية رئيسية، إلى جانب احتجاجات للمطالبة بالعدالة الاجتماعية، وضد العنصرية ووحشية الشرطة، على النقاش السياسي قبل انتخابات نوفمبر المقبل.

من ناحية أخرى استخدمت الولايات المتحدة حق النقض، الإثنين، في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار حول مصير المقاتلين المتطرفين الأجانب لخلوه من فقرة تطالب بإعادتهم الى بلدانهم، في مؤشر على شقاق متزايد بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين.

وحظي النص الذي وضعته أندونيسيا، العضو غير الدائم في مجلس الأمن، بموافقة سائر أعضاء مجلس الأمن الـ14 باستثناء الولايات المتحدة التي صوتت ضده.

وكان لقرار الولايات المتحدة استخدام حق النقض في مسألة تتعلق بملف مكافحة الإرهاب الذي كان حتى الآن موضع إجماع بين الغربيين وفي المحافل الدولية، وقع الصدمة ويعكس استياء أمريكيا متزايداً من الأوروبيين، بعد أسابيع على توجيههم صفعة لواشنطن في مجلس الأمن.

وقال دبلوماسي طالبا حجب اسمه إن «الفيتو بات بخس الثمن» معتبراً موقف واشنطن «مضر جدا» للعلاقات عبر ضفتي الأطلسي.

وقالت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة كيلي كرافت، إن «القرار الإندونيسي الرامي إلى تعزيز التحرك الدولي ضد الإرهاب كان أسوأ من لا قرار على الإطلاق».

وتعليقا على النص الذي لا يتضمن إشارة إلى «الخطوة الجوهرية الأولى» القاضية بـ«إعادة الأجانب إلى بلدانهم الأصل أو بلدان جنسياتهم»، شددت كرافت على أنه «يفشل» في تعزيز مكافحة الإرهاب، مضيفة أن الولايات المتحدة ترفض بالتالي المشاركة في «مهزلة خبيثة بقدر ما هي تتعمد الإغفال».

من جهته أسف السفير الأندونيسي لدى الأمم المتحدة ديان تريانسياه دجاني في مؤتمر صحافي لرفض «القرار المهم» الذي كان سيجعل «العالم أكثر أماناً لنا جميعاً» والذي حصل على «دعم غالبية أعضاء» المجلس.

وأوضح أن أندونيسيا سعت لتحقيق إجماع تمسكا منها بـ«رؤية أكبر تقضي بأن نكون موحدين في كفاحنا ضد الإرهاب».

وكان مشروع القرار يحض أعضاء مجلس الأمن على إعادة دمج المقاتلين الأجانب السابقين في مجتمعاتهم، بعد أن يقضوا أي أحكام تصدر ضدهم في الدول التي يُعتقلون فيها، وبتقديم مساعدة خاصة لزوجاتهم وأطفالهم، علما أن آلافاً منهم مسجونون في سوريا والعراق.

ويشرح النص أن التشجيع على إعادة دمج هؤلاء في مجتمعاتهم يهدف إلى الحد من إمكانية عودتهم إلى القتال.

كما يهدف، حسب النص إلى دفع الدول الأعضاء لتقاسم خبراتهم في تطبيق العقوبات وإعادة دمج المحكوم عليهم لارتكابهم أعمالا إرهابية والتدابير الواجب اتخاذها لإعادة دمج الأفراد في المجتمع.

ولطالما شددت واشنطن، التي حظيت خلال المفاوضات بتأييد موسكو لتضمين النص مصطلح «الإعادة إلى الوطن»، على إعادة المقاتلين الأجانب المحتجزين في سوريا والعراق إلى بلدانهم الأصلية.

لكنّ الأوروبيين وبعض الدول العربية تعارض هذا الموقف، مفضلين محاكمتهم في الدول التي ارتكبوا جرائمهم فيها.

وفي أوروبا، اعتمدت دول عدّة، خاصة فرنسا وبلجيكا، سياسة تقوم على درس «كل حالة على حدة» لإعادة بعض أطفال الجهاديين المحتجزين في الشرق الأوسط وربما بعض زوجاتهم.

وكان أغسطس الماضي، في الأمم المتحدة صعباً على العلاقات الأمريكية الأوروبي.

وفي مطلع الشهر، صوت حلفاء واشنطن الأوروبيون ضدّ مشروع قرار أمريكي لتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران، ثم تصدوا لمحاولة أمريكية لإعادة فرض عقوبات دولية على طهران.

وأعربت كيلي كرافت خلال مباحثات في الأسبوع الماضي حول مكافحة الإرهاب، عن أسفها لأن الأوروبيين يعمدون في هذا الملف، كما في الملف الإيراني، إلى «دفن رؤوسهم في الرمال» في مواجهة «التهديد الخطير» الذي يشكله المقاتلون الجهاديون الأجانب.

البرلمان العربي يدعم جهود مصر في مكافحة الإرهاب

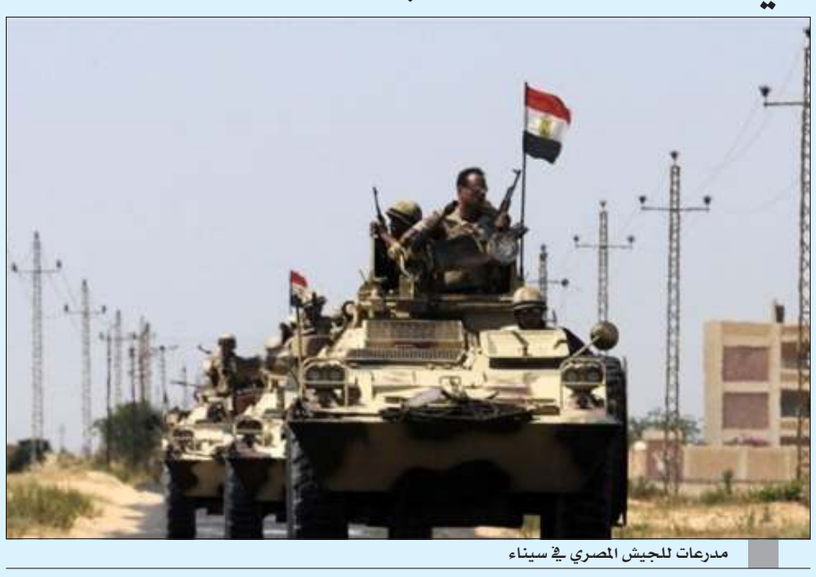
مدرعات للجيش المصري في سيناء

«وكالات» : أكد رئيس البرلمان العربي مشعل بن فهم السلمي الاثنين دعم جهود مصر في مكافحة الإرهاب ، مشدداً على أن أمن مصر واستقرارها ركيزة أساسية لأمن واستقرار العالم العربي.

وأشاد رئيس البرلمان العربي، في بيان صحافي، بكفاءة قوات الأمن المصرية وروحها القتالية العالية في القضاء على هذه الخلايا الإرهابية.

ونوه بقدراتها على تنفيذ هذه الضربات الاستباقية، التي تستهدف حفظ أمن وسلامة الوطن والمواطنين واقتلاع الإرهاب من جذوره وإحباط مخططاته الإرهابية.

وأكد «تضامن البرلمان العربي الكامل مع جمهورية مصر العربية في كل ما تتخذه من خطط وإجراءات للتصدي للجماعات الإرهابية المتطرفة، التي تستهدف نشر الفوضى والدمار والخراب في جمهورية مصر العربية والمنطقة».

ونشرت الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة المصرية على موقع فيس بوك، مساء أمس الأحد، مقطع فيديو لجهود الجيش في شمال سيناء بين 22 يوليو و30 أغسطس الجاري.

وجاء في المقطع أن تلك الجهود أسفرت عن مقتل 77 «تكفيرياً» ومقتل وإصابة ثلاثة ضباط و4 جنود في مناطق العمليات.

تتمات

الحربي يواجه

وخلال مرافعته قال النائب الحميدي السبيعي : إنه «فيما يتعلق بالمحور الأول بشأن تعيين الوافدين، فقد طلبت سابقا تعيين أبناء الكويتيات في الوزارة وفقا للدرجات الوظيفية المتوافرة، ثم أعلنت في فبراير الماضي أنني سأستجوب الوزير إذا لم يعينهم، وكان رده بنشر إعلان يطلب فيه 500 وافد لتوظيفهم.

أضاف : ان بيانات وتخصصات كافة أبناء الكويتيات موجودة، وفي الوزارة لديهم اكثر من عشرين قسما يستوعب تلك التخصصات، والوزير يتعلل بعدم امتلاك الوزارة إحصائية بعددهم على الرغم من وجود قرارات من ديوان الخدمة المدنية بتعيينهم بدلا من الوافدين.

واعتبر ان اعلانات وزارة التربية أخيرا لا تتخطى كونها إعلانات صورية لمواجهة الاستجواب ، مشككا في تعيين أحد من أبناء الكويتيات، ومشيرا إلى وجود تعيينات تمت في ديسمبر الماضي من دون إعلان بالمخالفة للقانون، كما أعرب عن اعتقاده بأن مثل تلك التعيينات التي تتم بهذه الطريقة تثير الشكوك حول عدالتها وإمكانية استغلالها كورقة لتحقيق مصالح شخصية.

واستعرض السبيعي عددا من الأسئلة البرلمانية وردود الوزير عليها بأن توظيف خريجات الشريعة متوقف منذ 2015 ، وأن عدد الوافدين في هذا التخصص أكثر من 1500 وافد بتخصصات شريعة، بينما عدد الكويتيين يقارب 400 موظف.

واستشهد السبيعي بما سبق على عدم تطبيق الوزير لسياسة الإحلال التي تعهدت بها الحكومة، مشيرا إلى أنه قد تم تنبيهه لذلك ولم نرصد أي استجابة منه.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني تساءل السبيعي عن موقف الكويت وتصنيفها من حيث جودة التعليم، وقال معلقا « نحن من أسوأ الدول في التعليم ونتذيل المؤشر العالمي»، معتبرا ان الوزير بحكم مناصبه التي تدرج فيها من المفترض أن يكون الأكثر خبرة في مجال التعليم الإلكتروني والذي كان يشرف على قطاعه منذ 2008 واصفا محتوى التعليم الإلكتروني بالفارغ».

وحمل الوزير مسؤولية تدهور المناهج وتدمير التعليم، مشيرا إلى ان كل الوزراء عملوا وقدموا ما لديهم خلال أزمة كورونا إلا وزير التربية رغم أهمية الحقيبة التي يحملها والتي تعنى بإعداد الأجيال.

واعتبر ان قرارات الوزير بشأن البوابة التعليمية جاءت متخبطة، مستغربا نسب الوزير إلى نفسه الفضل في إلغاء عقد الصيانة بقيمة مليون و600 ألف رغم ان الجميع يعلم انه جاء بتوصية من إدارة النظم الهندسية.

من جهته قال النائب د.خليل عبد الله أبل خلال مرافعته إن استجواب وزير التربية وزير التعليم العالي جاء لإنقاذ النظام التعليمي ، خاصة بعد ان اعطى الوزيروعودا لم تنفذ ، ووضع التعليم في كارثة ، رغم التحذير الذي وجهناه منذ شهر فبراير، معتبرا أن وجود الوزير على رأس وزارة التربية ووزارة التعليم العالي خطر ، لعدم امتلاكه رؤية واضحة للوزارتين.

واعتبر أبل أن قضية الطلبة غير محددي الجنسية في جامعة الكويت هي القشة التي قصمت ظهر البعير ، لأن الأصل القانوني ان الطالب لا يمكن تمييزه بسبب الهوية ، مستغربا رد الوزير على هذا التمييز بأن المعني بقضية «البدون» هو وزير الداخلية.

واستغرب أن يذهب المعلمون إلى المدارس من دون وسائل حماية ، مشيرا إلى اصابة بعض الطلبة في جامعة الكويت بفيروس كورونا، وهم يؤدون الاختبارات وجلوسهم في بيوتهم ١٤ يوما وكذلك المخالطين.

وأعرب أبل عن اعتقاده بأنه لا خيار في الوقت الحالي الا عن طريق التعليم الالكتروني ، معتبرا ان الوزير فشل في وضع منصة لنظام الـ «أون لاين» ، وتجاهل مبادرات أهل الاختصاص في التوجية الفني والحاسوب وجمعية المعلمين.

أضاف أنه فيما يتعلق بالتعليم الخاص فقد اتخذت قرارات من دون اعتبار لمعايير الجودة، متسائلا عن خطوات الوزير لحل معضلة الرسوم في ظل غياب آلية لتصنيف المدارس.

بدوره أكد النائب بـ. عودة الرويعي خلال مرافعته ، أن اللجنة التعليمية البرلمانية أبدت تعاونا كبيرًا مع وزير التربية ومنحته فرصة للعمل رغم تجاهله حضور اجتماعاتها.

واعتبر الرويعي أن تنظيم العمل في وزارة التربية لا يدار بالشكل الصحيح بالهاتف وعن طريق الواتس آب وأن هناك الكثير من الإدارات شاغرة في أغلب القطاعات، متسائلا : كيف إذًا تعمل الوزارة ؟ وأشار إلى أن الوزارة لم ترد حتى الآن على استفسارات «اليونسكو» بشأن كيفية مواجهة القطاع التعليمي في الكويت لجائحة كورونا.

وأوضح أن مجلس الوزراء أعطى في الأول من أبريل الماضي فرصة للتعليم عن بعد اختياريًا ولم يُطبق، رغم التقارير التي تؤكد أن الكويت هي من أكثر الدول التي لديها استعداد للتعليم عن بعد.

ولفت إلى أن هناك دولاً أفريقية نفذت التعليم عن بعد عن طريق الراديو وإرسال البيانات للطلبة، ودولاً أخرى أوقفت التعليم من أجل صحة طلبتها.

وقال الرويعي إن الوزير ذكر أن دوام الهيئة التدريسية سيكون في 4 أغسطس مما ساهم في عدم خروج المدرسين إلى بلادهم وبالتالي زيادة الأعباء على كاهل الدولة في مواجهتها لأزمة كورونا.

واعتبر أن الوزير لم ينفذ أي توصية من توصيات استجواب النائب فيصل الكندري خاصة فيما يتعلق بوقف الدراسة، ولا التوصيات النيابية التي قدمت خلال الجلسات الماضية.

ورأى أن خطط الوزير لتطوير وزارة التربية كانت من خلال نقل وعقاب المتميزين فيها، مضيفا أنه ومنذ تولي الوزير منصبه وبوابة الكويت التعليمية لا تعمل بشكل جيد وروابطها غير جيدة ولا تمكن الطلاب من الوصول بسلاسة للفصول الافتراضية.

وأكد أن خطة الوزير الظاهرة هي معاقبة أبناء الوزارة بنقلهم وعدم سد شواغر الوظائف الإشرافية، إضافة إلى أن رابط البوابة التعليمية لا يعمل وبه مثالب كثيرة.

وتساءل الرويعي: لماذا توضع خانة الجنسية في شهادات جامعة الكويت، ولماذا التمييز بين الطلبة؟ كيف لا تمنح طالب متخرج شهادته بسبب أنه «بدون»؟

في المقابل أكد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي ، أن وزارة التربية اتخذت إجراءات كافية ووافية سواء بشأن التعليم الإلكتروني أو نهاية العام الدراسي أو التوظيف ، وأيضا بالنسبة للبعثات الداخلية والخارجية، مشيرًا إلى أن «الاستجواب بقدر ما هو حق للنائب، هو فرصة لتوضيح عمل وزارة التربية».

وقال الوزير الحربي في مرافعته ردًا على الاستجوابين الموجهين له من النواب الحميدي السبيعي وعودة الرويعي وخليل أبل ، إن هناك عبارات ذكرت خلال المناقشة فيها اتهامات صريحة، وحكم مسبق، معتبرًا أن الإنصاف يقتضي الوقوف على وجهة النظر الأخرى قبل إصدار الأحكام.

وأكد أن سياسة التوظيف في «التربية» تعطي الأولوية للكويتيين وتأتي من قبل ديوان الخدمة المدنية وهي ليست خيارًا لوزارة التربية، أما أبناء الكويتيات وأبناء غير محددي الجنسية فيتم تعيينهم عن طريق الإعلانات.

ولفت إلى أن إعلانات التوظيف تأخرت لأن الدولة بالكامل تعطلت منذ شهر فبراير لعدة أشهر، «فكيف أعلن عن وظائف ولا يوجد عمل»، مشيرًا إلى أنه بين في شهر يناير أن الوزارة تسير في سياسة الإحلال وليس هناك مكابرة في ذلك إنما هو استحقاق لا يمكن المماطلة فيه.

أضاف الوزير أن أعداد المعينين في وزارة التربية من أبناء الكويتيات و«البدون» في ازدياد بشكل سنوي ، كما أن هناك 1000 درجة بالوزارة لهذه الفئة، مبينا أنه في سنة 2020 لم يتم أي إعلان خارجي وتم الاكتفاء بالتعيين من الداخل وبحسب احتياجات الوزارة .

واستغرب الوزير القول بعدم وجود خطة لدى الوزارة عن العام الدراسي، مشيرًا إلى ما قامت به الوزارة من تأجيل الدراسة أسبوعين ومن ثم أسبوعين آخرين ، وبعد ذلك تحديد بداية العام الدراسي، مؤكدًا أن الخطة كانت واضحة بإنهاء العام الدراسي لمن في الصف الأول إلى الحادي عشر، وتحديد بداية العام الدراسي الجديد.

وبين الوزير أنه بالنسبة للتعليم عن بعد فقد كان التصور في شهر أبريل بأن يتم معرفة الآلية وتم تشكيل لجنة بمشاركة أساتذة من جامعة الكويت، وتم الأمر وفق إطار زمني متوازن واتخذت إجراءات كانت وافية بشأن التعليم عن بعد.

وأشار إلى أنه تم إعداد البرامج وتحديد المستفيدين من المنصة التعليمية وتفعيل نظام الدخول الموحد وبث الدروس على القناة التعليمية، وتم عمل خطة متكاملة للتدريب للمعلمين والطلبة .

وتساءل الوزير : « كيف يمكن الحكم على التجربة إذا كانت قد بدأت في 9 أغسطس والاستجواب قدم في 12 أغسطس» ؟

وقال إنه بالنسبة للإجراءات الصحية فالوزارة لم تفتح المدارس إلا بعد التعقيم وتوفير أجهزة فحص الحرارة وأدوات التعليم وملتزمون بالمتطلبات الصحية، كما أصدرت دليل العودة الذي يتضمن التقويم الدراسي وآليات العمل والإجراءات الصحية الواجب اتباعها.

وأوضح الوزير أنه بالنسبة لمحور التعليم الخاص فقد تم في 4 أبريل إصدار الضوابط والمعايير وسبق عرضها في اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية ، وتضمنت إلزام المدارس الخاصة بتقديم خططها الدراسية وحقوق الطلبة وآليات لتقييم الطلبة ، ومنع تحصيل أي رسوم إضافية مقابل التعليم عن بعد وضمان حقوق الملكية الفكرية وتأجيل سداد الرسوم الإضافية .

ولفت إلى أن الوزارة اتخذت قرارًا بتخفيض الرسوم الدراسية 25 بالمئة ، كما وجهت الكثير من الإنذارات للمدارس الخاصة وخالفت غير الملتزم منها.

وذكر الوزير أنه بالنسبة للبعثات الدراسية فقد تم الإعلان عن بعثات التميز في 22 يونيو ، واليوم تم البدء في استقبال طلبات بقية البعثات، أما البعثات الداخلية فسيكون التقديم فيها من 20 سبتمبر إلى 8 أكتوبر، مشيرًا إلى وجود زيادة في عدد المقاعد في خطة الابتعاث للخارج والفرصة ما زالت مواتية للابتعاث حسب التخصصات.

وبين الوزير أن قانون الجامعات الحكومية أحيل لمجلس الوزراء مباشرة بعد وصوله من «الفتوى والتشريع» وتم إبداء بعض الملاحظات على اللائحة التنفيذية وبانتظار رأي «الفتوى والتشريع» بشأنها، مؤكدًا أنه لم يفرض نفوذه بجامعة الكويت ولم يطلب تعيين أحد.

وبين الوزير أن قانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة صدر في شهر يوليو من العام الماضي وقام الوزير السابق بتشكيل لجنة قامت بإعداد لائحة، لكن «الفتوى والتشريع» ردت على بعض التعديلات واجتمعت مع اللجنة المختصة وكان هناك اتفاق بين اللجنة و«الفتوى»، ولم تصدر اللائحة رسميًا بسبب وجود بعض الإشكاليات .

وأكد الحربي تحويل العديد من القضايا بشأن القضايا المزورة إلى القضاء وصدور أحكام، مشيرًا إلى استمرار الحالات الجديدة التي يتم كشفها حيث تم إحالة خمس حالات خلال الشهرين الماضيين للنيابة العامة بتهم تزوير.

واعتبر أن شهادات المقيمين بصوره غير قانونية قضية ذات بعد إنساني، والزج بها في أمور سياسية غير موفق، مؤكدًا أن وزارة التربية هي من أول الوزارات التي توظف «البدون» .

وعن قضية توظيف خريجي كلية الشريعة قال إن الأولوية لمن درسوا مواد تربوية في الدرجة الأولى، ويتراوح عددهم بين 400 إلى 600 خريج.

وبين أن الوزارة أعلنت عن تعيين معلمين من كلية الشريعة، أما غير الكويتي فلا يعين إلا بعد عدم استيفاء العدد المطلوب، مشيرًا إلى أن هناك 1400 مدرسة وعدد الطلبة في ازدياد ولذلك سنتوسع في التعيين الداخلي وهذه قضية مبدئية متمسكون بها .

وأكد الحربي أن كل التوصيات التي صدرت بعد استجواب النائب فيصل الكندري تم تطبيقها حرفيًا.

تأجيل أقساط

سمو نائب الأمير وولي العهد يشكر فيها رئيس المجلس على رسالته ، وما تضمنته من مشاعر وطنية ، بمناسبة الكلمة التي وجهها سموه إلى المواطنين بشأن المستجدات على الصعيد المحلي.

ووافق المجلس خلال الجلسة على رسالة من النائب أسامة الشاهين ، يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ، ببحث عدم تطبيق قانون العمل بالقطاع النفطي رقم «28» لسنة 1969 على العاملين الكويتيين بالقطاع النفطي الخاص ،ورفع تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الأمة.

وخلال مناقشة بند الرسائل الواردة، أكد عدد من النواب أنهم على العهد وسيعملون يدا بيد لصون الوحدة الوطنية والحفاظ على الدولة، متمنين عودة سمو أمير البلاد سالما معافى.

وشددوا على ضرورة حماية العاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص، ومساواتهم في الامتيازات مع نظرائهم في القطاع النفطي الحكومي، مطالبين وزير النفط بإنصاف هذه الفئة.

واعتبروا أن الموظف الكويتي بالقطاع الخاص لا يشعر بالأمان والدليل الهجرة المتواصلة الى القطاع العام، مطالبين بتخفيف المعاناة على اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضا.

ودعا نواب الحكومة إلى الموافقة على تأجيل اقساط المواطنين لمدة 6 أشهر إضافية مراعاة لظروفهم والتخفيف عن كاهلهم، مؤكدين أن هذا الطلب مستحق خاصة أن متطلبات الأسر تضاعفت والأسعار ارتفعت ما شكل تحديا كبيرا في مواجهة الأعباء المالية خاصة خلال أزمة كورونا.

الصالح : أحلت

من جهته أكد وزير الداخلية أنس الصالح في مرافعته ، أن كل الوقائع التي ذكرت من قبل المستجوب حدثت قبل استلامه مهام الحقيبة الوزارية ، ومع ذلك قبل صعود المنصة لإيضاح كل الحقائق أمام البرلمان والرأي العام الكويتي ، مشددا على أنه حين شاهد التسريبات عبر وسائل التواصل ، فإنه اتخذ قرارا بإجراء تحقيق عاجل ، وتم إحالة الواقعة إلى النيابة العامة بكل أطرافها .

ورفض مجلس الأمة طلب النائب محمد هايف ، بشأن السماح له بعرض بعض المقاطع من التسجيلات المسربة، وأكد الغانم أن رأي الرئاسة هو بعدم جواز عرض هذه المقاطع ، كونها لدى جهات التحقيق القضائية .

واستنادا إلى صحيفة الاستجواب المقدمة من النائب محمد هايف بتاريخ 27 اغسطس الماضي ، فإن المحور الأول من الاستجواب يتناول وفق ما اعتبره النائب «انتهاك الخصوصية بالتجسس والتنصت على المواطنين دون سند من القانون» .

ويتطرق المحور الثاني من الاستجواب وفق ما يراه النائب الى «التستر على بعض الجرائم الجنائية ومرتكبيها في إدارتي أمن الدولة والجنائية ومكافأتهم بالترقية والمنصب الاشرافي»

وقد مثلت «الصباح» للطبع قبل انتهاء مناقشة هذا الاستجواب .

«الصحة» : 702 إصابة

شفاء 433 إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض «كوفيد – 19» 77657 حالة .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند ، إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها ، وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وذكر أن الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية ، بواقع 163 حالة في منطقة الاحمدي الصحية ، و152 حالة في منطقة الجهراء ، و142 حالة في منطقة حولي ، و126 حالة في منطقة العاصمة ، و119 حالة في منطقة الفروانية.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 90 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد – 19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7620 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 3997 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 621616 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

ملك البحرين

آل سعود، وإننا معها في السراء والضراء ، بما يحقق الاستقرار والازدهار في المنطقة».

وأكد الملك حمد خلال استقباله أمس الثلاثاء جاريد كوشنير ، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والوفد المرافق، بمناسبة زيارته للبحرين ،»اعتزاز مملكة البحرين بعمق ومتانة العلاقات الاستراتيجية التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة»، معرباً عن شكره «لما تقوم به الإدارة الأمريكية من جهود متواصلة تهدف لإحلال الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

واستعرض الملك حمد مع كوشنير مسار التعاون الثنائي بين البحرين والولايات المتحدة الأميركية والذي يستند إلى تاريخ من العلاقات المتميزة تمتد لأكثر من 120عاما،

وأشاد العاهل البحريني «بالمواقف التاريخية الثابتة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في الدفاع عن قضايا ومصالح الأمة العربية والإسلامية، ومساعيها الحثيثة للوصول إلى حل عادل وشامل يضمن نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ويحقق السلام الدائم في المنطقة».

ماكرون من لبنان

معايير التعاقد الحكومي والنظام المصرفي.

وقال ماكرون خلال جولته في بيروت أمس ، والتي تأخر بسببها لحوالي الساعة عن قصر بعبدا، حيث أقيمت على شرفه مأدبة غداء: «لا أعرف الرجل الذي تمّ تكليفه إثر الاستشارات النيابية الملزمة وبعد مشاورات.. لا بدّ من تشكيل الحكومة بسرعة وتاليفها بما تقتضي مصلحة الشعب اللبناني»، علما أن وسائل إعلام تحدثت عن أن رئيس الحكومة المكلف مصطفى أديب هو نتاج خيار ماكرون في إطار الخطة السياسية والاقتصادية التي يضعها للبنان، والتي حث من خلالها القوى السياسية على التفاهم والاتفاق والإسراع في تشكيل حكومة.

ولفت ماكرون إلى أن «حزب الله» هو حزب «يمثّل جزءاً من الشعب اللبناني، وإذا لم نُرد أن ينزلق لبنان إلى نموذج يسيطر فيه الإرهاب على حساب أمور أخرى، تجب توعية «حزب الله» وغيره من الأحزاب بمسؤولياتها».

وغرّد الرئيس الفرنسي على حسابه عبر «تويتر» كاتبا: «الحرية والحوار والتعايش: إنها قيم مترسّخة في لبنان، هذا البلد الذي يستمدّ قوّته من التاريخ المئوي لدولة لبنان الكبير. سيتمكّن لبنان من التعافي من الأزمة التي يمرّ بها. ودعوني أقول لكم بالنيابة عن الفرنسيين إننا سنقف دائماً إلى جانب الشعب اللبناني».

وأقام الرئيس اللبناني غداء أمس في قصر بعبدا على شرف الرئيس الفرنسي، بحضور رئيس الحكومة المكلف مصطفى أديب، ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ورؤساء الكتل النيابية، وعدد من الشخصيات الدبلوماسية والسياسية. وقد اعتذر الرئيس سعد الحريري عن عدم الحضور.

وأشار مصدرٌ شارك في الغداء الذي أقامه عون على شرف ماكرون، إلى أنّ ماكرون كرّر في كل موقف ضرورة أن يصار إلى تأليف حكومة على وجه السرعة، وهو تحدث عن ذلك أيضا خلال خلوة عقدها الرئيسان، لافتا إلى أن مهامها يجب أن ترتكز على إجراء إصلاحات بنيوية جدية في قطاعات الدولة، ولا سيما الكهرباء، وفي السياسة المالية والنظام المصرفي، بالإضافة إلى دورها في إعادة التأهيل الذي يكلف الدولة اللبنانية ملايين الدولارات، ما يحتم عليها أن تمد يدها إلى المجتمع الدولي، لكن هذه المرّة ليس مجانا.

وقال المصدر إنّ الرئيس الفرنسي، وإذ عبّر عن التطوّرات الإيجابية التي حصلت على صعيد سرعة الاستشارات النيابية الملزمة، أبدى عدم ثقته الكاملة بالقوى السياسية، من هنا حرص على عودته إلى لبنان لمتابعة موضوع المساعدات الإنسانية والصحية وغيرها من التي قدّمتها فرنسا، وسيشرف على إعادة التأهيل من أجل التأكد من مسارها الصحيح، وهو سيعيد تكرار هذه المسائل عند اللقاء الذي سيعقده مع المسؤولين اللبنانيين في قصر الصنوبر في بيروت.

في السياق، أعلن قصر الإليزيه أنّ ماكرون سيعود إلى لبنان في شهر ديسمبر المقبل، في خطوة تكون الثالثة من نوعها منذ وقوع انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي، وتعدّ مؤشرا إلى أنّ المساعدات لن تكون عبارة عن هبة، بل مبادرة إنقاذية حقيقية للبلاد والشعب اللبناني بشكل خاص.

وخلال الغداء الذي حضره أيضا وفد فرنسي كبير، توجّه الرئيس عون بكلمة إلى ماكرون، وقال: «أمام ضربات القدر هذه، هناك احتمالان، الاستسلام أو الحفاظ على الأمل. لقد علمنا تاريخنا أن ننهض، ونعيد البناء، متطلعين أبدا نحو المستقبل. إن الماضي الغني بالتجارب يحضنا اليوم على العمل، وهو خير معلم لنا يدفعنا إلى عدم تكرار الأخطاء».

وشدد الرئيس اللبناني على أن «أملنا اليوم يرتكز على تشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على إطلاق ورشة الإصلاحات الضرورية، من أجل الخروج بالبلد من الأزمة الحالية. والأمل يكمن أيضاً في جعل آلامنا حافزا يدفعنا إلى أن نغدو دولة مدنية، حيث الكفاءة هي المعيار، والقانون هو الضامن للمساواة في الحقوق. وإنني تحقيقا لهذه الغاية، التزمت الدعوة إلى حوار وطني لكي نبلغ صيغة تكون مقبولة من الجميع».

أعلن قصر الإليزيه أنّ ماكرون سيعود إلى لبنان في شهر ديسمبر المقبل، في خطوة تكون الثالثة من نوعها منذ وقوع انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي، وتعدّ مؤشراً إلى أنّ المساعدات لن تكون عبارة عن هبة، بل مبادرة إنقاذية حقيقية للبلاد والشعب اللبناني بشكل خاص

وختم بالقول: «فليكن الأول من سبتمبر 2020، محطة انطلاق للبنان جديد، حيث المواطن هو الملك وليس زعماء الطوائف: دولة حديثة تستجيب لانتظارات الشعب وتطلعات شبيبتنا الذين هم مستقبل البلد».

من جهته، رد الرئيس الفرنسي: «أنا لا أعرف ماذا ستحمله الأسابيع والأشهر المقبلة، لكنني أعرف أمراً واحداً فحسب، وهو إنه إذا لم تتحقق الدعوة للترفع فوق المصالح الخاصة، فإنه سيكون قد تمت خيانة الوعد، لأن بلدكم هو بحد ذاته وعد لنفسه، كما أنه وطن شقيق وصديق لوطننا».

وقال: «رسالة لبنان ترتدي أهمية أكثر مما كانت عليه قبل مائة عام، لأنكم، من دون أي شك آخر من يحمل هذا الإرث. وأن ينجح ذلك اليوم من قبلكم، في وقت ربما لم ينجح من قبل آخرين، قبلكم وفي ظروف أسهل، فسببه أنتم لأنكم أنتم، تحققون ذلك وفي ظروف أشد قسوة تبلغ حد المستحيل»، مشيراً: «سنكون هنا، وفق الصداقة عينها وروح الأمانة، وحدها أمانة في هذا التاريخ وما يجمعنا من خلاله، وفق التزام بالسيادة والعشق غير المشروط للحرية». خاتماً: «هذا ما رغبت في قوله لكم في هذا اليوم، الذي هو بمثابة احتفال، ولكن أرجو من كل قلبي أن يشكل بداية لعصر جديد».

تركيا ألقت

وألقت الشرطة القبض على محمود أوزدان بمنطقة ديرلي في ولاية غيرسون شمالي البلاد، وقالت إنها ضبطت معه «كومبيوتر ومواد رقمية، وأسلحة، وذخيرة، ومخططا لخطف سياسيين ورجال دولة ونقلهم إلى سوريا».